ان فخر العالمين بالعلم والادب لا بالنسب
ونحو الجاهلين بالمال والحسب

ليس اليتيم الذي قد مات والده
لان اليتيم يتيم العلم والادب

العلم والمال يستران كل عيب
الجهل والفقر يكشفان كل عيب

محبت جامنی نوش ایتمه‌دن جای
آنکچون حکمت اولدر هر کلامی

تأمل تذكر وتفكر

فتأمل اشارة الى الصعوبة

وتأمل اشارة الى القوة الجواب

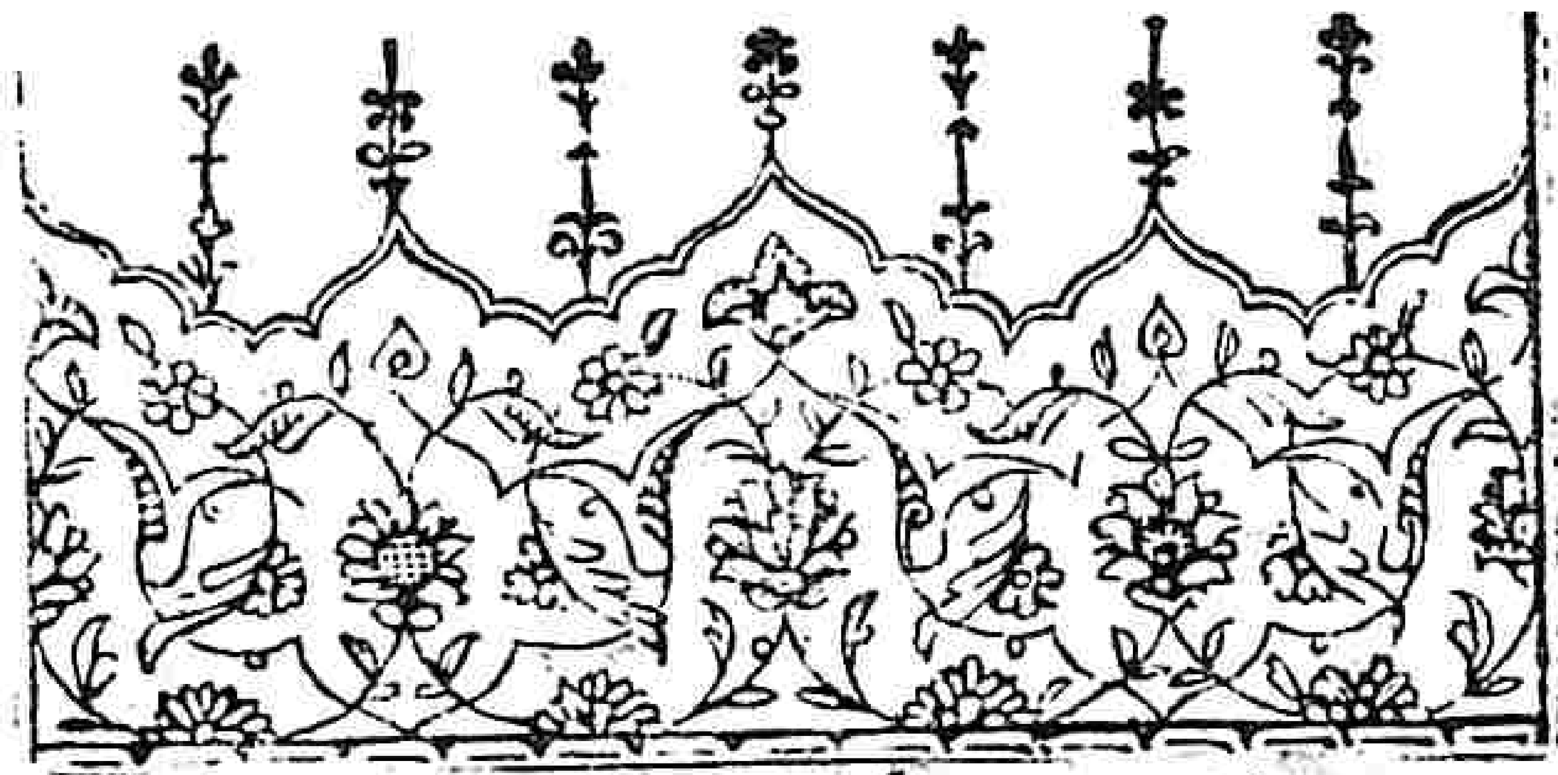
فليتأمل اشارة الى ان فيه بحث



هذا فهرس الكتاب

٢	الكلمة
٧	الكلام
٩	الاسم
١١	خواص الاسم
١٣	فالمعرب
١٥	الاعراب
١٦	انواع الاعراب
١٧	العامل
٢٢	غير المنصرف
٢٥	العدل
٢٩	الوصف
٣٠	التأنيث
٣١	المعرفة
٣٢	العجمة
٣٣	الجمع
٣٦	التركيب
٣٧	الالف والنون
٣٨	وزن الفعل
٤٣	المرفوعات
٤٣	الفاعل
٤٥	الاضمار قبل الذكر
٤٨	التنازع
٥٢	مفعول ما لم يسم فاعله
٥٤	المبتدأ والخبر
٦٢	وقد يحذف المبتدأ
٦٤	خبر انّ واخواتها
٦٥	خبر لا لنفي الجنس
٦٦	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٦٧	المنصوبات
٦٧	المفعول المطلق
٧٢	المفعول به
٧٣	المنادى
٨٢	ترخيم المنادى
٨٨	ما اضمر عامله
٩٥	التحذير
٩٦	المفعول فيه
٩٨	المفعول له
١٠٠	المفعول معه
١٠٢	الحال
١١٠	التمييز
١١٨	المستثنى
١٢٨	خبر كان واخواتها
١٢٩	اسم ان
١٢٩	المنصوب بلا التي لنفي الجنس
١٣٣	نعت اسم لا المبني
١٣٦	خبر ما ولا
١٣٧	المجرورات
١٣٩	فالاضافة المعنوية
١٤٢	والاضافة اللفظية
١٥١	التوابع
١٥٢	النعت
١٥٦	والمضمر لا يوصف
١٥٨	العطف
١٦٤	التأكيد
١٦٧	البدل
١٧٠	عطف البيان
١٧٢	المبني
١٧٤	المضمر
١٧٨	صفة جرت على غير من هي له
١٧٨	واذا اجتمع ضميران
١٨٠	نون الوقاية
١٨٢	ضمير الشان والقصة
١٨٣	اسماء الاشارة
١٨٦	الموصول
١٨٨	الاخبار بالذي
١٩٠	ما الاسمية
١٩٢	اسماء الافعال
١٩٤	الاصوات
١٩٥	المركبات
١٩٦	الكناية
٢٠٣	الظروف
٢١٠	المعرفة والنكرة
٢١١	العلم
٢١٢	اسماء العدد
٢٢٠	المذكر والمؤنث
٢٢٢	المثنى
٢٢٤	المقصور والممدود
٢٢٦	المجموع
٢٢٧	الجمع الصحيح المذكر
٢٣٠	الجمع الصحيح المؤنث
٢٣٠	جمع التكسير
٢٣١	المصدر
٢٣٣	اسم الفاعل
٢٣٧	اسم المفعول
٢٣٨	الصفة المشبهة
٢٤٣	اسم التفضيل
٢٥٣	الفعل
٢٥٤	الماضي
٢٥٥	المضارع
٢٥٨	الناصبات للمضارع
٢٦٥	الجازمات للمضارع
٢٦٧	الشرط والجزاء
٢٧١	فعل ما لم يسم فاعله
٢٧٢	الاشمام
٢٧٣	المتعدي وغير المتعدي
٢٧٤	افعال القلوب
٢٧٨	الافعال الناقصة
٢٨٥	افعال المقاربة
٢٨٨	فعل التعجب
٢٩١	افعال المدح والذم
٢٩٤	حروف الجر
٣٠١	حروف المشبهة
٣١٠	حروف العطف
٣١٥	حروف التنبيه
٣٠٥	حروف النداء
٣١٥	حروف الايجاب
٣١٦	حروف الزيادة
٣١٨	حروف التفسير
٣١٨	حروف المصدر
٣١٩	حروف التحضيض
٣١٩	حروف التوقع
٣٢٠	حروف الاستفهام
٣٢١	حروف الشرط
٣٢٧	حروف الردع
٣٢٧	تاء التأنيث
٣٢٨	التنوين
٣٣١	نون التأكيد

ترسانهٔ عامره حکیم باشیسی موسی
نظیف افندینك وقفیدر
سنه ١٢٥٩



* ❁ بسم الله الرحمن الرحيم * ❁ ❁

الحمد لوليه * والصلوة على نبيه * وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا بالله وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل

قوله الحمد مصدر معلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد اى حمد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يقتضى الاستيعاب كما لا يخفى ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر عفف

قوله على نبيه واللام فى الاضافة العهد وبهذا الاصل الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبى له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب المعنى فعلى الاول السجع واما بحسب اللفظ فرعاية الثانى ظ لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه عليه السلام ٧

وقف

هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال * جراحات السنان لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا

٧ يستحق الصلوة عن رتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه عن رتبة الرسالة بالطريق الاولى عم

وهذا مما لا يعلم قائله واقد اصاب الشارح رحمه الله فى نسبته الى بعض الشعراء وكذا الفاضل الفنارى فى حاشية ديباجة المطول حيث قال كما قيل جراحات السنان الخ وقد غلط فيه ومن قلده نعم ذكر الميبدى جمعه من الديوان المنسوب الى على رضى الله عنه ما يقرب من هذا * وكل جراحة فلها دواء * وسوء الخلق ليس له دواء ح

صحيحا واطلاق الحرف بلاضم ضميمة غير صحيح ولايبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم و بيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى مايقصد بشئ فهواما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اومصدر ميمى بمعنى المفعول اومخفف معنى اسم مفعول كرمى ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذلم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا و بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذوضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى فان قلت قدوضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى مايتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت قدوضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقداجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة اومركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هوالموضوع له فى الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى و معناه ح مالايدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا اومرفوع على انه صفة

للفظ

[قوله] لغرض التركيب اى لقصد التركيب فلا يتعلق القصد بالقصد فلا يكون غرض التركيب معنى لان المعنى مايتعلق به القصد فلا يرد الاعتراض اصلا فتح

للفظ ومعناه ح مالايدل جزؤه على جزء معناه ولابد ح من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن فى وضع اومن المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية اوغير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبدالله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولايخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لوكان الامر بالعكس لكان انسب ومااورده صاحب المفصل فى تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبدالله خرج عنه فانه لايقال له لفظة واحدة وبقى مثل قائمة و بصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر ففى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لاتستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى المفصل وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها

اعلم ان الغرض فى [علم] النحو معرفة اللفظ وتصحيح اعرابه فالاهمال عن جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لايلايم الغرض ولايخفى ان ذلك الاهمال لايجرى فى كلمة تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة عف

وانما قدم الاسم على الفعل والحرف لان الاسم عبارة عن الذات والفعل عبارة عن الصفات والذات مقدم على الصفات

اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما من صفتها ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل تدل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو مالايدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى فى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهولايقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهوما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحدالازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدالازمنة الثلثة ايضامقارناله او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها مع احدالازمنة الثلثة القسم الثانى وهو مايدل على معنى فى نفسها غيرمقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهوالعلامة لانه علامة على مسماه و القسم الاول وهو مايدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من

تلك

تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لاتدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحدالازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان اوكثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة اوحكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة اوحكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد و رجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان

اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لبس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المق لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد

بتقدير

بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته

راد

وقال عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى فى بعض مصنفاته ان الكلام يحصل بين الحرف والاسم فى النداء نحو يا زيد كلامه فيجزم حصره بقوله ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم واجاب عنه الاندلسى فى الملخص بان الحرف هناك نائب عن الفعل او اسم فعل على ما قيل فلذلك انتظم منه ومن الاسم كلام

فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذلابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظ ليكون على طبق ماسبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا

على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث كان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفى اختيا ره اللام اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما
اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا
وفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى
ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهى فرع المعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ فى آخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ماعدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على
مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر فى الاول او اللحوق
بالآخر وكلاهما منتفيان فى الاسناد وكذا فى الاضافة والمراد به كون
الشئ مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه

ومنها

ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما فى قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم
وانما قيدنا الاضافة بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى
الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا
والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه
مبنى الاصل هو المعرب وماعداه اعنى غير المركب والمركب
الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما
ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المص الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب
مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى
هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر

قوله من التعريف اه فيه ان تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك منصور ووضعه لمطلق الحدث لا ينافى ذلك لان رجلا موضوع لمبهم ثم عين بدخول اللام عليه وهذا كالصفات فانه دخل عليه حرف التعريف لتعيين الذات التى هى جزء معناه واما التخفيف فى الاضافة فقد تكون بحذف التنوين وقد تكون بحذف الضمير كما سيصرح به الش والاول وان كان غير منصور لكن الثانى منصور تدبر

العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدابها
فى معرفة اصطلاحاتهم فالملق من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعله المص وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث انه معرب ان يختلف اخره اى الحرف
الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت
زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها

لفظا او تقديرا نصب على التميز اى يختلف لفظ آخره او تقديره
او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف
لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى
وفتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف
اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه
ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية
والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب
ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى
الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا فساد
فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة
او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل
والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه
معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب

لبس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال لبس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدل الاختلاف اوما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود اوالاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا

بخلاف

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان اوحرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان اوحرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان اوحرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان اومعنويا مابه يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيدا فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع

والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل و القسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو مايكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و جرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه وذومال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظ دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءنى اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة و مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما و بين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به و هو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد و باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم

والمراد به ماسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون و ما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولاثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بينهما واو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب واو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب

اللفظى

اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ماعداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة و كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها اواستثقل عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ماقبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض اوغير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط

دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت اباالقوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما عداماذكرنا تعذر فيه الاعراب اواستثقل ولماذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى عطفها تين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذالمعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها اومبتدأ خبره الظرف

المتقدم

المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل اوالقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد اوالقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ماهو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدى كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل وآخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن

وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله * صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله * سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد

فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التأنيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير

انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدٍ ودمٍ فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فح لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلاشك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى

الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اى عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة

الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التأكيد اسما وفى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لايرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلاشذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا اتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدول فى هذا الباب حملا له على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الاسبان العلمية والتأنيث والسببان لايوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا

ذوات

ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما فى المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفى عرض له فى الاستعمال لا اصلى بحسب الوضع فالمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله تعالى شرطه اى شرط الوصف فى سببيته منع الصرف ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية اوزالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لايحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين الحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لاشرط له شرطه فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوى كذلك اى كالتأنيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلثة

ليخرج

ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التأنيث الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال فيه عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تأثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء

للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لايوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لايمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون

الاوسط

الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايمن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا

لافى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانهما جمع فرزين اوفرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما مايكون بغير هاء وثانيهما مايكون بهاء فاما ماكان بغير هاء فمتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط الجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والالكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان اومؤنثا وانما اكتفى المص فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذلا يتصور العروض فى الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت

عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولاجمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر فى موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى التفصى عنه انه اسم اعجمى ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل لكنه حمل فى منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كأناعيم ومصابيح فانه فى حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جوارىَ فلا اشكال فى حالة النصب

لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رأيت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليأمن من ازوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية فى حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا المضارعتهما الالفى التأنيث فى منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما شبههما لالفى التأنيث والراجح هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او يمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل

ضرب

ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف لان كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد وكل ما بقي بلا سبب او على
سبب واحد صرف ينتج ان كل ما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
وصغرى هذا الدليل نظرية
تحتاج الى البيان فبينها المص
بان قال كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد لان كل ما فيه علمية مؤثرة
اما ان يكون العلمية شرطا فيه
او تكون سببا محضا وما يكون
العلمية شرطا فيه اذا نكر بقي
بلا سبب وما يكون العلمية سببا
محضا فيه اذا نكر بقي على سبب
واحد ينتج ان كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على
سبب واحد

والالف والنون الزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد معهما شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف

سيبويه

ثم ان سيبويه منع الصغرى كما هو مستفاد من قول المص وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير بان قال سيبويه لا نسلم ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقي على سبب واحد لم لا يجوز ان يعتبر الوصفية الاصلية بعد التنكير في نحو احمر علما فاذا اعتبر الوصفية الاصلية بعد التنكير يكون الاسم غير منصرف للصفة الاصلية ووزن الفعل ثم ان الاخفش ابطل سند سيبويه كما دل عليه قول المص ولا يلزمه باب حاتم بان قال الاخفش لا تعتبر الوصفية الاصلية بعد التنكير في نحو احمر علما لان الوصفية الاصلية لو اعتبرت بعد التنكير لزم ان يعتبر الوصفية الاصلية في باب حاتم ولو اعتبر الوصفية الاصلية حال العلمية

سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا

في باب حاتم لزم ان يمتنع باب حاتم من الصرف لانه ح اي اذا الوصفية الاصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو احمر علما لزم ان يمتنع باب حاتم من الصرف لكن اللازم باطل فالملزوم مثله فثبت ان الوصفية الاصلية لا تعتبر في نحو احمر بعد التنكير ثم ان سيبويه اجاب الاخفش بمقتضى قول المص لما يلزم من اعتبار المتضادين [illegible] دليل الاخفش بان قال لا نسلم ان الوصفية الاصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو احمر علما لزم ان يعتبر الوصفية الاصلية في باب حاتم كيف ولو اعتبر الوصفية الاصلية

القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية

حال العلمية في باب حاتم لزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد لكن
اللازم محال فالملزوم مثله فثبت
ان الوصفية الاصلية لا تعتبر حال
العلمية في باب حاتم بخلاف ما
اذا اعتبر الوصفية الاصلية في نحو
احمر بعد التنكير فانه لا يلزم
اعتبار المتضادين في حكم واحد
وهذه التقريرات للمصحح في
دار الطباعة السيد احمد حجابى
القبصروى المدرس
بدار السلطنة

التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة فكان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم

حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها اوشبهه اى مايشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل اوشبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة

فلذلك

فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر * جزى ربه عنى عدى ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط

توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ماضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ماضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظ ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف الحق واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ماضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المط واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال

توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى و كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت * ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه او ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون

حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول

عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمق اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظ واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظ آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظ بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظ المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا

واكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظ مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل
الثانى لقربه مع تجويز اعمال الاول و يختار النحاة الكوفيون الاول
اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين و بدأ به
لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظ
الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
فى هذه الامور دون الحذف لانه لايجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شئ مسده خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا من الاضمار قبل الذكر و يظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى
واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان
عند الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لايجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى
الزيدان ولا يلزم ح محذور و قيل روى عنه تشريك الرافعين
او اضماره بعد الظ كما فى صورة تأخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى
زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر و عن الاضمار قبل
الذكر فى الفضلة لو اضمر انا ستغنى عنه والا اى وان لم يستغن

عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا و حسبت زيدا
منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولايجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى لو اقتضاه
نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى و اضمرت
فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و
اضمرت المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور و يكون
الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبنى و حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر
المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسنادا الا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظ انه لا تنازع
بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال * حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية

وامرئ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لاقائل بتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس * كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنا فى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى * وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل اى الى الماضى المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد

الاسنادين

الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد فان لم يكن اى فان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو

اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا و الف الاستفهام ونحو كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر * فخير نحن عند الناس منكم * فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى

والف

والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر لبس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه لبس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير بن يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شى او يسند اليه شىء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم

لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى
زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم
صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله
التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد
يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة
معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل
اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره و مثل قولك
ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
فى الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين
المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفى الدار خبره و مثل قولك ما احد
خير منك فان النكرة فيه وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو
امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة و مثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما
يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح
ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
كما اذا كان بمجىء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجىء عدو

والمهر

والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى
الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر
عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز
فى حادثة و مثل قولك فى الدار رجل لتخصصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصص بالصفة و مثل قولك
سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل و عدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم
لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا تقتضى الارتباط بغيرها فلابد فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين
او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد و وضع المظهر موضع المضمر فى نحو
الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد
يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع

اللبن والسمن لا يشعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان اومكان اوجار اومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير ح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه ح يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف اوغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد

قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر ابقى المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول

عن الفتحة لخفائها اوفى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل اوظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية اوظرف فانه مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا اوظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لايكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به اوالنكرة الموصوفة بها اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل اوالذى فى الدار هذا مثال الاسم

الموصول

الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل اوكل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت اولعل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى

واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر * فوالله
مافارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون * وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة لفظية اوعقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم اوغير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير ساد مسده
اى ففى وقت خروجى السبع واقف و قد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى التركيب الذى التزم فى موضعه
اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره
المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا
زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا

فلا يجب

فلا يجب حذفه كما فى قوله * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم
اشعر من لبيد * هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم
بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى
الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة
او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى
راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل
فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان والعدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذى يظهر لى
ان تقديره بنحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول
وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول
حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما
ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت
قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ
والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر
راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من
متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وقيد

المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع و ذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبران واخواتها المسند الى شئ اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لايراث ازفيهما لفظا اومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه لبس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف و يلزم منه استدراك

قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأول بقائم مثل قائم فى مثل ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لانحطاطها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو * ان من البيان لسحرا * وان من الشعر لحكمة * وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها

اى بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
فى خبران فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو
الظ فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ
لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها
هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما
خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
فى مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى
بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان
قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا
بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا

بخلاف

بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو
قوله * من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح * اى لا براح لى ولا يجوز
ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
فى هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعدها فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ
من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او
فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به
او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا
وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به

ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تأديبا فى قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولاشك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها ح وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو
مفعول به لامفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
ويكون اى المفعول المطلق للتأكيد اذا لم يكن فى مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لايثنى
ولايجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا او بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه
يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة

جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما ضيف اليه ووجوبا
اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لاقاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله
رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل
ماطلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال
الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له
ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من
هذه المواضع موضع ماوقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى
اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو مازيد يسير سيرا لايجب حذفه
بعد نفى داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا عنه او
بعد معنى نفى داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على
فعل نحو ماسرت الا سيرا وانما سرت سيرا لايكون منه وانما وصف
الاسم بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ماسيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جع

بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير
سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اوالى
ماهو فعل للمبتدأ والى مايشبه به فعله اوالى مفرد ومضاف وانما
انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا
سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع
التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ماوقع اى
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اوالمفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء
فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اى من تلك الموضع ماوقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه
دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة
على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن
نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على
صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت

حمار

حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشىء صوتا بمعنى صوت تصويتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت
وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لامحتمل لها اى لهذه الجملة
غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى
اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على
الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه اى نفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لاامرا يغايره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره
اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله
زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره
لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع
وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا

الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لا فادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك و يجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل و بما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل

فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البران تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب و وطئت سهلا من البلاد لا حزنا و الموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك اما بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و يا جبال و يا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله

حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض اوللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين اوللمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب واطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة اوالالف اوالواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير

الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف اوالفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص اذ دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي

ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى لبس الماء ولا الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها ح كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا

ولامعرفة

ولامعرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين لان هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمروا لا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اى المعنوى لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوى القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب

فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التأكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل اباعبدالله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيدا خا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية

لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه
قيل مثلا ياايها الرجل بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلافاصلة و ياهذا الرجل بتوسيط هذا و ياايهذا الرجل بتوسيط
الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كامر لانه اى الرجل
مثلا هو المق بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
الحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود
بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة
المنادى ولهذا لم يذكر هنالك مايخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع
توابع الرجل مضافة اومفردة نحو ياايها الرجل الظريف
وياايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة ياالله لان اصله
اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى
فى قولهم * من اجلك يا التى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا

عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم * فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اى وجاز لك فى مثل ياتيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه
المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة
فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم
فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظ والنصب على انه
منادى مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه اومضاف الى عدى
المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى
ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت * يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر * والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم * لا تتركوا عمر
ان يهجونى فيلقينكم فى سوء ذاى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته
اياهم و المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل ياغلامى وسكونها مثل ياغلامى واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يا فتاى
مثل ياغلام وقلبها الفا نحو ياغلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المق من الكلام
فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما
اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه

الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال ياعدو وياعدوا وقدجاء شاذا فى المنادى ياغلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف تقول ياغلاميه وياغلاميه وياغلامه وياغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالو اى العرب فى محاوراتهم ياابى وامى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله وياابت ويا امت اى قالوا ياابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقدجاء الضم ايضا نحو ياابت ويا امت لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا ياابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا ياابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يابنت ام ويابنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب ياغلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير

المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا

بتاء التأنيث وان لم يكن علما ولازائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذاوقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحوثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك لبس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذالتاء كلمة اخرى برأسها ولايرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الاماشذمن نحو ياصاح فى ياصاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معاواحترز به عن نحوثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولاثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منهما الاالآخر كاسماء اذاجعلتها فعلاء من الوسامة اى العلامة كماهو مذهب سيبويه لاافعالاجمع اسم على ماهو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لايحذف منه الاالتاء وهو اعم من ان يكون حقيقة اوحكما فيشمل مثل مرمى ومدعوفان الحرف الاخير فيهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف اوواو اوياء ساكنة حركة ماقبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لايحذف منه الاالحرف الاخير وهو اى والحال ان مافى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلايلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانمالم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه

على

على حرفين لبس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لماحذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لايكون مضافا ولاجملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يابعل وفى خمسة عشر ياخمسة لتنزله منزلة تاء التأنيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو ياحار ويامال فى ياحارث ويامالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى ياحارث ياحار بكسر الراء على ماكان قبل الترخيم وفى ياثمود ياثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى ياكروان ياكرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكم الاصل فيقال ياحار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم وياثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر ماقبلها كادل فى ادلو وياكرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى ياخاصة فى المندوب لانه لايدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير

النداء والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي
يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يازيداه وياعمراه
ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه . واختص المندوب بوا ممتازا به
عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره
اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف لغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلاميكه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع
عليه فلا يقال وارجلاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص

انتقل

انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل ياامير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا
اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يارجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل
الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف
حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف
بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي
اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل ولا يجوز الحذف من ايهذا
من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى

واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا ياليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم متسلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا بتخفيف لا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قرأة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل اوشبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل اوشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمر وضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل اوشبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل

فى

فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم اومتعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه اومناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظ المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد فى هذه

الامثلة بفعل مضمر يفسره مابعده اى ضربت يعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى و على هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به وآهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضى

وقوع الطلب خبرا وهو لايجوز الا بتأويل و مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لاتدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبدالله تلقاه فاكرمه و بعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ماقبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه و زيدا لاتضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى فيما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وماقبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر

اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
فى هذه الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم
انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته للمعنى المق
اوصفة له مع مخالفته للمعنى المق فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما
هو مفسر على تقدير النصب و وصفيته لا بينه بوصف التفسير
و بين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء و جعل خلقناه خبراله كان موافقا للنصب
فى اداء المق ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تع بقدر
خبرا وهو خلاف المق فان المق الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال
الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمروا اكرمته
اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف
على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب
النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به

ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا
يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما
وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادئ
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد
فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد
فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر
اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله
فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية

فات المعنى المقصود اذ الحق ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظ ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لايعمل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ماقبله فتعين فيه الرفع و الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لايعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط و لم يكن الآية جملتين ايضا فهى

تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط اوجعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده عنه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا اوذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول اوذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر اوذكر المقدر فان قلت فعلى هذ الابد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام اومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لامحذر مثل اياك والاسد واياك وان تخذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك و بعد نفسك عن خذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد خذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والخذف فان المراد من تبعيد الاسد اوالخذف من نفسك تحذيرها منهما لاتحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لاعلى تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد اواتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع

اياك فى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ
الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير اجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى قسمى
النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن
ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف و تقول فى المثال
الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر
قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور
تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذى فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون
الا يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة

تصوير

تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو
اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه
فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لانها مثلهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه

مابعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال
لالابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل
لايطلب المفعول فيه الابعد تمام معناه ولاشك ان معنى الدخول
لايتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لامفعول فيه ومما يؤيد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى
هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى
ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه
بعامل مضمر بلاشريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التأديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور
فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه
ويرد نحو اعجبنى التأديب الذى ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تأديبا له مثال لما فعل لقصد
تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو
القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا
وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لاتدخله
فى حقيقته الايرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لاشرط كون الاسم
مفعولا له فان السمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك
الزائر عنده مفعول له على مايدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها

في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه
انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله
احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارناله
اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو
قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان
المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى
شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناله في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اى الذى
فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله
والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قرأة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأى شريف جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل * وقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل

الحيلولة

الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا
معناه الذى فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما
لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو
مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت
وزيدا او مكان واحد نحو * لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه
بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمروا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين

العطف حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف نحو مازيد وعمرو والا اى وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لاوجه سواه نحو مالك
وزيدا وماشانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا
على الثان اذ السؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الآخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ماتصنع
ومايماثله فمعنى ماشانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا
ماتصنع وزيدا ومعنى مازيد وعمرو مايصنع زيد وعمرو والحال لمافرغ
من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو مايبين هيئة الفاعل
اوالمفعول به اى من حيث هو فاعل اومفعول به كما هو الظ فبذكر
الهيئة يخرج مايبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل اوالمفعول
يخرج مايبين هيئة غير الفاعل اوالمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل اوالمفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل اوالمفعول مطلقا لامن حيث هو فاعل اومفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلايخرج منه مثل ضرب
زيد عمروا راكبين لفظا اومعنى اى سواء كان الفاعل اوالمفعول
الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
اوحكما اومعنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل اوالمفعول اعم من ان يكون حقيقة اوحكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل اوالمفعول وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت

الضرب

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما
اذا كان المضاف فاعلا اومفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه فكانه الفاعل اوالمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف فاعلا
اومفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل
اوتبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه اوالمفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل اوالمفعول الا لدخول ماوقع حالا
عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظى الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد فى الدار قائما مثال للفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة اوالتنبيه المفهومين
من لفظ هذا ولاشك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير اوانبه ويصير زيد به
مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير اوانبه الخارج

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان موادوقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقضا للنفي نحو ماجاءني رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكونها صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها

معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض الموادتنا في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل ومايريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماعساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس متداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب

ولاتتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل اوشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لاتتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا اوشبهه فان فيه خلافا فسيبويه لايجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيدا اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لاتتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لاغير وكما لاتتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا تتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لايتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

قوله فالمراد هو الاحتمال الثانى لاغير لان اللايق ح استثناؤه عن العامل المعنوى لاان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف

فالمجرور

فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا اوجامدا صح ان يقع حالا من غيران يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولاحاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا تقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لايصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لايصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية اوفعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا اومضارعا منفيا اوماضيا مثبتا اوماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءنى زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها اوبها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لاشك فيه وذلك لان الواو لاتدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما اوبالضمير وحده على ضعف لان الضمير لايجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلابد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وماسواهما اى ماسوى الجملة

الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى اوالماضى المثبت اوالمنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد ومايتكلم غلامه اوجاءنى زيد مايتكلم غلامه اوجاءنى زيد ومايتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه اوجاءنى زيد قد خرج غلامه اوجاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وماخرج غلامه اوجاءنى زيد ماخرج غلامه اوجاءنى زيد وماخرج عمرو ولابد فى الماضى المثبت لاالمنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال اووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لايوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه اومقدرة منوية نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لايجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم ماحصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر اوالمتهيء له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا اوحال بعد حال اومقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحنى عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التميز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال

قال التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وقيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم مميز بين الاجناس برفع الابهام عف

باعتبار

باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفأ الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلاشك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به

مايقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتى ذكر تميز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان مايتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لايمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لايضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لاينتصب التميز عنه فلايقال عندى الراقود خلا فيفرد

اى التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التميز جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلاحاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى مافوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لايدل لفظ الجنس مفردا عليها فلابد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية اوالمعنى ان وجد التميز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلايجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرىك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لايعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن

غير مقدار عطف على مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى مالبس بعد د ولاوزن ولا ذراع ولاكيل ولامقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصود غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها لبس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التميز وهو مايرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظ ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة لاغير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ماضاهاها اى ماشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لافرق فى التميز بين الجملة وماضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار

عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ماضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ماسبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد

وفى القاموس وقوله ولله دره اى عمله فمقول الشئ اى لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة

وهوالذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه اومحتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ماتقصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ماانتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء اولمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله وطاب زيد آباء اذااردت اباواجداداله فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفرداواذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لاتصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الااذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته اوجمعه لايلزم ان يثنى ذلك الجنس اويجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذى هوالجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد ح من تثنيته اوجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين اوالزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا اوماً ولتها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والداكان الوالد زيدا ولايحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه اومطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت

صفة

فيه انه لانص فيه يدل عليه لجواز التغليب المشهور الموافق لعرف اللغة ح

صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس اوحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لافى الحال وايضا المق مدحه بالفروسية لاحال الفروسية اذقد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولايتقدم التميز على عامله اذاكان اسما تاما بالاتفاق فلايقال عندى درهما عشرون ولازيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كماذكرناه فلايقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لايتقدم التميز على ماهو عامل فيه من الفعل الصريح اوالغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه اوفاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لايتقدم على الفعل فكذا ماهو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع مايورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى اومفعول من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لافاعل ولامفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى

قوله لكن زيادة من فيها الى زيادة من فى التميز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز فى التميز عن الذات المقدرة لا ... لما انتصب عنه وقيل مطلقا كما ذكره الشيخ الرضى عم

والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر * اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب * على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لايمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ماجاءنى احد الازيدا اواجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الازيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا اى ماجاءنى احد الازيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لازيد وماجاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الازيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا اوغير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لابعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه فى كلام موجب اى لبس بنفى ولانهى ولااستفهام نحو جاءنى القوم الازيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه لبس حينئذ واجب النصب على ماسيجئ ولاحاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الايوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لافى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اوكان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الايوم كذا فانه مرفوع وجوبا لامنصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل اومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول اومقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب اوغيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وماجاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه اومنقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو مافى الدار احد الاحمارا فى الاكثر

اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذلا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما مايكون قبله اسم يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الاحمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما مالايكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امر الله الامن رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا اوكان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون مابعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم اوالى اسم الفاعل منه اوالى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم اوالجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا

لان

لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا وتقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم اوخلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص اولم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لايكون نحو سيجئ اهلك لايكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور اوالى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لاتستعمل هذه الافعال الافى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لايتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو وعلى انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو مافعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب

على الاستثناء ونحو مامررت باحد الازيد بالجر على البدلية والازيدا
بالنصب على الاستثناء ومارأيت احدا الازيدا بالنصب امابطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا
البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انماهو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاواعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ماضربنى الازيد اذيصح ان لايضرب المتكلم احد الازيد
بخلاف ضربنى الازيد اذلايصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد
الاان يستقيم المعنى بان يكون الحكم ممايصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الاالتمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الايوم كذا
اى اوقعت القرأة كل يوم الايوم كذا لظهور انه لايريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر اومثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لايستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب
فى بعض الصور فربما لايستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
فى غير الموجب فى بعض الصور ايضا نحو ما مات الازيد فينبغى
ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لايصح
مثل قرأت الايوم كذا الابعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الازيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلافرق

بين

بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم
كذا وضربنى الازيد ليس الابظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها
فى الثانى فلوقام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربنى الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اى ومن اجل ان المفرغ لايكون
فى الموجب الاان يستقيم المعنى لم يجز مثل مازال زيد الاعالما
اذ معنى مازال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما
على جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لايتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الاصفة العلم وعلى هذين التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولايخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك
ضربنى الازيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او
المقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى

الموضع يحمل اى على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا
بالمختار على قدر الامكان مثل ماجاءنى من احد الا زيد فزيد بدل
مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و مثل
لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد
لا على لفظه و مثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ
مرفوع محمول على محل شيئا الامنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به
لبس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير
الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد لاثبات اى بعد ماصار الكلام
مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ماجاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة
قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز
و فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح
من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد
شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما
كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه
واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملين
فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى
بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا

عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل
قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد
فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية
لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة هى
اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى
ومن اجل ان عمل ليس الفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو
للنفى وقد انتقض النفى بالا و المستثنى مخفوض اى مجرور بعد
غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر
لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها
على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اى برأه الله
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة
اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه
اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة

كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلامهم لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفه جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد منكور اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ماجاءنى رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جاءنى مأته رجل الا زيد وقد لا يتعذر

فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه فى بيان هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى فى السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا من الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير فى غيره اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو الحق وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء على ظرفيتهما الا انك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح

وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر* ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها فى قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول كان واحدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقها فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان

وخبرها

وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس

وحكمه وتمالم يقل اسم لالانه ليس كله ولااكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولايبعد ان يقال اسم لاهوالمنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه اومحلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ماهو مرفوع فليس اسمالها لعدم عملها فيه هوالمسنداليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسنداليه لفظة لا اى يقع بعدها بلافاصلة نكرة مضافا اومشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منه اومن الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لاغلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لاغلام رجل ظريف فيها وقدعرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولاعشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا اومشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولامشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ماينصب به فانه لوكان مفردا معرفة اومفصولا فحكمه غيرذلك وقوله على ماينصب به اى على ماكان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لارجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لامسلمات

فى الدار والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى والمكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم نحو لامسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ماليس بمضاف ولامضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لارجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة اوتقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ماينصب به ليكون البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة اومفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا اومشبها به اولا وهى ست صور نحو لازيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولاعمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لابعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا ومثل قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله عنه ولارفع فيه ولاتكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه

بانه متـأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لهـا فان مثلا لتوغله فى الابهـام لايتعرف بالاضافة الى المعرفة اوبتأويله بفيصل بين الحق والبـاطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لافيصل لهـا ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظـاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثـل لاحول ولا قوة الا بالله اى فيمـا كررت فيه لاعلى سبيـل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لابحسب التوجيه فانهـا بحسب التوجـيه تزيد عليهـا الاول فتحهما اى لاحول ولاقوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهمـا لنفى الجنس ولاقوة عطفـا على لاحول عطف مفرد عـلى مفرد وخبرهـا محذوف اى لاحول ولا قـوة موجود الا بالله او عطف جملة على جـملة اى لاحول الابالله ولاقوة الابالله فحذف خبرالجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثـانى فتح الاول ونصب الثـانى اى لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثـانى فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثـانى فلان لا الثـانية زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحـد او عطف جملة على جملة بان يقـدر لكل منهما خـبر و الرابع رفعهما بالابتـداء نحو لاحول ولاقوة لانه جواب قولهم ابغـير الله حول وقوة فجـاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنـا ايضا و الخـامس رفع الاول على ان لا بمعنى لبس على ضعف

فانه

فان عمل لا بمعنى لبس قليل وفتح الثـانى نحو لاحول ولا قوة الابالله عـلى ان يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفـع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغـاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى لبس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنـا ولادخل فيهـا لتوافق الاسمين بعدهـا فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولاقوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجـيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيـل عطف مفرد على مفرد اوعطف جملة على جملة كما لايخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تغيـر العمل اى عمل لا اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبنـاء لان العـامل لايتغـير عمله لدخول كلمة الاستفهـام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاسـتفهام حقيقـة فتقول الارجل فى الدار مستفهما و اما العرض مثل الانزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصر ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعـال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصـاب الاسم بعـدها نحو الازيدا تكرمه و اما التمنى نحو الاماء اشربه بحيث لا يرجى ماء واما قوله * الارجلا جزاه الله خيرا * فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسـه فكانه قال الا ترونى رجلا يعنى هلا ترونى رجـلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليهـا همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الارجـل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لاغلام رجل ظريفـا

الاول بالرفع صفة للنعت اى لاالثانى ومابعده احتراز عن مثل لارجل ظريف كريم فى الدار مفردا حال من ضميرمبنى و العامل فيه مبنى احتراز عن مثل لارجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لاغلام فيهما ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى ويبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لاماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لارجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لاغير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لاغلام لك والفرس واذا كان لامكررا فى المعطوف فحكمه ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا و بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا

نحو لاحول ولاقوة مثل لااب وابنا وابن فى قول الشاعر * ولااب وابنا مثل مروان وابنه * اذهو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لانص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لاباه ولاغلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لااب له ولاغلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرالهما وقد جاء على قلة مثل لاابا له ولاغلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين مايضاف اليه له اى المضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث انه مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص اوالمعنى ان مثل لاابا له ولاغلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لااضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى مايشتمل على الاضافة وهوالاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غيرالمضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لاابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم

من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهـذا الاختصاص غير
ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلايصح اضافته الى الدار فكيف
يشبه تركيب لاابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار المشاركته له
فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت
جنس الاب اوالغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لايتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
اوالغلامين له لانفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المق بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده
لما عرفت ويحذف اسم لاحذفا كثيرا فى مثل لاعليك اى
لابأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا
وقولهم لاكزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
فالخبر محذوف اى لامثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لااحد
مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لااحد كزيد خبر
ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس
هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية
خبرما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما

وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو
فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لايذهبون الى اعمالهما لايجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ماهذا بشرا وماهن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما
نحو ماان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا
فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ماان كان مع واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان
عملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما
بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو
بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اى فحكم المعطوف الرفع لاغير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى
المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الا واخر
التى هى محال الاعراب فانه لاتطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اى على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر
سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو
مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة اوحكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد اوفعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد اومقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه اوما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين اوالنون دليل تمام ماهى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص اوالتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسواقائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية

فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فلبست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها اومفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد اوكان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضاربُ زيد وحسنُ الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى فى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما باين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مسا وله كليث واسد واما اعم منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه

فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف وقوله الصادق صفة الجنس اى الجنس الصادق على المضاف وعلى غير المضاف ح

وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهى
ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى
واعلم انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى
افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولايصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولايحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهواى كون الاضافة
بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم وزدها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم
فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى
فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا
اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لايخفى فان قلت قد يقال
جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك

كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما
لاتفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولاشك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لايمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو
النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لانم ان فى هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام

او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله ع م بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم

وتمسكهم بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد

غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمه اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظ واما ما وقع فى شعر الاعشى من قوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * فان قوله

وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى
فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به
اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه اولانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه
كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها باد خال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا ازجى خلفها اطفالها
اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يستوى
فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له
بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتايج حال من المائة
يزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على
صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى
من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة

وفيه

وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال
اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اى لمحمولية على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضارب لك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين

فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر
مبنى للمفعول منصوب على انه
مفعول له للفعل المقدر وهو
وانما جاز او وجود شرط نصبه
اى لكونه محمولا
م

ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله * وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها * وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله * وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها * انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف مالا يتحمل فى المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهى قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع

وجانب

وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان الحق توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهى قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها

من حيث انه صفة لهما بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليهما ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لايفيد الا مايفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولايبقى على عمومه سواء فادت الاضافة لتعريف او التخصيص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ماليس فى آخره حرف علة او الملحق به وهو ما فى آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لايثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لايثقل عليها الحركة

والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه

بعد السكوت يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون لى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به والياء مفتوحة اوساكنة وقد اختلف فى ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب انقلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء فصار مسلمى وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ماقبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كان قبل الياء والواو فتحة بقى ماقبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا

واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذوالمجاز بدار * وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا * اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمي فى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم اوحمك ورأيت حما اوحمك ومررت بحم اوبحمك ومثل خبأ بالهمزة فيقال هذا حمأ وحمأك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمأ وبحمأك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وبحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وبحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد اوالاضافة بل يجئ

هذه

هذه الوجوه فيه فى كل حال من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لايضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر * انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه * ولو قيل لايضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولايقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى وصف اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهى جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقـه يخرج الكل الا خبر المبتـدأ وثانى مفعولى
باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد
عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى
مسنداليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا
صار عاملا فى الخبر فلبس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليـه
فلبس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضى آخـذا ومأخوذا عمل فى مفعوليـه فلبس انتصابهما
من جهـة واحدة واعـلم ان الاعراب المعتبر فى هـذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا اوتقـديريا
اومحليـا حقيقة اوحكما فلايرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويازيد
العاقل ولارجل ظريفـا ثم ان لفظة كل ههنـا ليست فى موقعها
لان التعريف انمـا يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود فى الحقيقة التـابع والحـد مدخول كل وهو ثان باعراب
سابقـه من جهة واحدة لكنه لمـا ادخل كل عليه افاد صدق
المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعـا والظ انحصـار
المحدود فيهـا لعدم ذكر غيرهـا فيكون جامعا فيحصل حـد
جامع ومانع يكون جمعـه ومنعـه كالمنصوص عليـه النعت
تابع جنس شـامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه
اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعـه
مطلقـا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز عن سائر التوابع ولايرد عليـه البدل فى مثـل قولك
اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمـه
والتأكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهـم لدلالة كلهم على معنى

الشمول فى القـوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثـلة على حصول
معنى فى المتبوع انمـا هى بخصوص موادها فلوجردت عن هـذه
المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه اواعجبنى زيد وغلامه اوجاءنى
زيد نفسـه لاتجدلها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخـلاف الصفة
فان الهيئة التركيبيـة بين الصفة والموصوف تدل عـلى حصول
معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت
غالبـا تخصيص فى النكرة كرجل عالم اوتوضيح فى المعرفة كزيد
الظـريف وقد يكون لمجرد الثنـاء من غير قصـد تخصيص
وتوضيح نحو بسـم الله الرحمن الرحـيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشـيطان الرجيم او لمجرد التـأكيد مثل نفخة
واحدة اذالوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان
غالب موادالصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذامرضيا
للمص رده بقوله ولا فصـل اى لافـرق بين ان يكون النعت
مشتقـا اوغيره فى صحة وقوعه نعتـا اذا كان وضعه اى وضع
غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة عـلى المعنى الواقع
فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمـالات مثل تميمى وذى مال
فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تمـيم وذامال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصـا اى فى بعض
الاستعمـالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما
وح يجوز ان يقع نعتـا وفى بعضهـا لايدل على ذلك وح لايصح
جعله نعتـا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجوليـة
فاى رجل باعتبـار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتـا وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هـذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتـا ومثل مررت بهذا الرجل فان هـذا

يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لاتدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لاتدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لاتقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور اوفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح اوامرأة

جريح اوكان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا اومثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلافصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره اوقائم اوقائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته بالفعل فى الخمسة البواقى

عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية له ومن ثمه اى ومن اجل كون الوصف الثانى
فى الخمسة البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما
حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع
فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل
يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضى
وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد
اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها

لانه

لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من
ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه اى ومن اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى
ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت
بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل
او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل
المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند
صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب
اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل
الموصوف عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى
كرم اى الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى
اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هومقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما لواجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر توطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بماذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما

كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لايلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلولم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلواكتفى بقوله تابع يتوسط اه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ماكان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة فى الصفات لدلالتها فيها على ماتدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان اومستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لايجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلاتأكيد كان كما او عطف على بعض حروف الكلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو بط فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا
ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال
الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا اعلم ان مذهب البصريين
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع

منه ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا فى جواز ترك التأكيد
بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له
اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد
فى كفى بالله وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل فى نحو جاءنى كلهم والابدال منه
نحو اعجبنى جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تأكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع
وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال

العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها لبس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لايكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يارجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل ولبس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو *رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يازيد وعبد الله فان عبد الله لبس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له لم يجز فى تركيب مازيد بقائم اوقائما ولاذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذلو نصب اوخفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولامانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه لبس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها

نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لاالعطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة اويكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لاعلى معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لاخلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه لبس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تأكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم * ما كل سوداء تمرة * ولا بيضاء شحمة * وفى قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا * فهذا وان كان بحسب الظ جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولايقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار

قوله واكثر الشارحين يوهم بظاهره انهم شارحوا اللباب وليس كذلك وقوله وانما قال اه ظاهر فى انه مع الاكثر لكن الاظهر ترك ما نقله عن البعض مع اوليه كلامه
ح

زيدا والحجرة عمروا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع
اوالمنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع خلافا
لسيبويه فانه لايجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء فى
بعض القرأة اى عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اى
حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة
اى فى كونه منسوبا اومنسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب
اوالمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لاغير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع اولدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد اوضرب ضرب زيد
اولدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
ح ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى
او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب
ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو
لامن يقوم مقامه اوتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه اوعينه
اوفى الشمول اى التأكيد مايقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه اوفى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ

التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعهما للدلالة على معنى
فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر
امر متبوعه ويحققه لكن لافى النسبة والشمول هذا حاصل ماذكره
المص فى شرحه وهو اى التأكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر
اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءنى زيد زيد اوحكما نحو
ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى
هو التأكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء اوافعالا اوحروفا
اوجملا اومركبات تقييدية اوغير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون الحق من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوى و التأكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة
اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل
لامعنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل جسق بسق
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعانى و معناها التأكيدى بالتأمل الصادق فالاولان اى

النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لماسمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان اوجمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة اوالمعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة اوالجمع بتأويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذوا جزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لايتحققان الا فيه ولاحاجة الى ذكر الافراد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لايصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما

فى

فى حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان اومستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا لمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلاتأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس و بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلاتأكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ماهو المشهور لاجمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المعنى وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر مامن شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة

اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لايتناول البدل الذى بعد الا مثل ماقام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة مانسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا مانسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات اوالنفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى يتحدان ذاتا لاان يتحد مفهوما هما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد

واخوك

واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الابدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الابدل الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمق اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولايلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه اوجزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة

قال بغيرهما قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا عفى

بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لامجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد
انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى
البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءنى
رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل
غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
ولايبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى
نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف

بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح
من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له
وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ان
اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشى خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها
من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادى
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى
نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اى فرقه
من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل
انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه
وقوعا * وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال
من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان
للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب

الاترى ان عمر رضى الله عنه
اوضح المتبوع اعنى الكنية
وكيف كشف الابهام عنها ح

الرجل زيد ويمكن ان يراد به ماهو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لولا ذلك فهما لكان تعريفا المبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة الحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه

والقابه

والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد وهى اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت

والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها الخ نسخة

لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا اومعنى اوحكما اراد بالتقدم اللفظى مايكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه اوتقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى امامفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هوالعدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غيران يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ماقبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ماانت منطلقا عند الحجازية اوغير مجاورله نحو ماضربت الا اياك والمتصل غيرالمستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل

لمانع

لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لامانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاءالله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانمابدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع

الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف
فلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى انما لك الى لهن
وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث
والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا
الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا
هو الالف المشتركة بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية الانواع
الخمسة جارية على هذا المجرى لعنى ان المتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك
الامور عللا ومناسبات لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر
الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى
فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل
الماضى للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو
زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم تكن مسندة
الى الظ نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير
المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل الظ فى نحو ضربت هند وفى
الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا

اوفوق الواحد مذكرا ومؤنثا نحو اضرب ونضرب والواحد المذكر
المخاطب نحو تضرب واضرب و الواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظ نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف
فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب
والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس
عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير
باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا يرى ان الياء
فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى يضربون والالف
فى يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية
والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل
تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض
او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو

انتي وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه او قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظ وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظ ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف

من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما

فان الكاف والهاء منصوبان
لانهما مفعولا اعطيت والكاف
اعرف من الهاء لان ضمير
المخاطب اعرف من الغائب
وقدم على الهاء وجاز ان يقال
اعطيتك اياه
ع

وكسنه لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال
ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لولا لكون مابعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم
لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون مابعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء فى بعض
اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المجرور فالاخفش تصرف
فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف
فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء
المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقه تلك الياء لتقى آخر الماضى
عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون
هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية
الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى
ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون
فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل
لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت
ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم
مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن
وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس
ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل
زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه
ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افراد او تثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على
صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اوافعل
من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف

على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لامقتضى فيه للاعراب ولاعامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته و بعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لايعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال اومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع مابعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ مابعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين و يتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقديم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولايبعد ان يقال معنى الكلام و يقع متقدما من غير سبق مرجع و ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه و ضمير القصة اذا كان مؤنثا و يحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا ولم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لايخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لايخفى و يكون ضمير الشان والقصة منصلا

ومنفصلا

ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا و بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ باعتباره لانسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلادليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى ملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد الضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية

محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى
اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ
ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال
كونهما لمثنى المذكر فيهم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما
عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض
اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل
هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى
وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما
اصلان وللقول باصالتهما قد متا على سائرهما لفرعيتها وتى
بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء
وتهى وذهى بوصل الياء بهاء ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان
فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة
المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وبجمعهما
اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل
على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهى كلمة ها فهى ليست فى الحقيقة منها وانما هى حرف
جئ بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ بها للتنبيه على النسبة

الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك ومررت بك وهى اى حرف الخطاب خمسة
والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى
خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد
المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واوليك
بالقصر الى اولئكن واوليكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى
والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا
واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وذانك وتانك حال كون هاتين
الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى

كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فلمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة مالايتم جزأ اى اسم لايتم من حيث جزئيته بمعنى لايكون جزأ تاما ان كان جزأ تمييزا ولايصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام مالايحتاج فى كونه جزأ اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لاجزأ مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لاجزأ تاما اوليا الابصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لاالاصطلاحى قوله وعائد فانه لواريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذوحيث ولبس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لايتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لايتم جزأ الامع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولايلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح

قوله ولقائل اه لايقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط الاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه الى غير ذلك

بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذوحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية اوغير خبرية ولاتكون بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا اوغيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول اولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة مالايتم جزأ الابصلة جملة خبرية اومافى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لاغير ضمير له اى للموصول لالغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل اومفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كالاثنين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة اوساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انهما فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لايعقل غالبا نحو عرفت ماعرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء ومابناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر * وبئرى

ذوحفرت وذوطويت اى التى حفرتها والتى طويتها   وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذاصنعت اى ما الذى صنعت   والالف
واللام   اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع
والعائد المفعول   اى العائد الذى لايتم الموصول الابه اذا كان
مفعولا   يجوز حذفه   اذالم يمنع مانع لانه فضلة لااذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اى لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذى اوما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما
تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذاقالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال   واذا اخبرت   اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذى   اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء
ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لامخبربها   صدرتها
اى اوقعت كلمة الذى اوما يقوم مقامها فى صدر الجملة
الثانية   وجعلت موضع المخبر عنه   اى فى موضع ماهو مخبر عنه
بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة
الاولى   ضميرا لها   اى لكلمة الذى   واخرته   اى المخبر عنه عن
الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا
متأخرا   فاذا اخبرت مثلا عن زيدا من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ماهو
مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له
فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت

المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى   قلت الذى ضربته
زيد وكذلك   اى مثل الذى   الالف واللام فى الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام
لاتكون الا اسمى الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من الفعل المبنى للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لايكون فى اول ذلك الفعل حرف لايستفاد من اسمى الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلايخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذابنى اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين   فان تعذر امر منها
اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول
مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا   تعذر الاخبار
ومن ثمه   اى ومن اجل انه اذاتعذر امر منها تعذر الاخبار   امتنع
الاخبار بالذى   فى ضمير الشان   بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب
تقديمه على الجملة   وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة
وفى الصفة بدون الموصوف فلايجوز فى ضربت زيدا العاقل
ان تخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل   وكذلك امتنع
فى المصدر العامل   بدون المعمول فلايجوز فى نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه
يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار

عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب و كذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية و كذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير و كذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال * اى رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا * اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم

لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان و فى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل واحد منهما جملة اسمية و الوجه الآخر ان معناه اى شئ

وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية انماء معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة بمبنى الاصل فاقيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لاتتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ماقال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه

الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال النكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ماقيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يافساق بمعنى يافاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لادليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لايخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جمع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال

بمعنى الامرعدلا وزنة معرب فى استعمال بنى تميم الامافى اخره
اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره راء فان بنى تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لايفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذسلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى
مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل
باقية على ماكانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها مايعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لايقدر
ان يحكم عليه بشئ اوبه على شئ ومنها مايجرى على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه مايشابه صوت شئ كما
اذا قلت غاق قاصد الاصدار مايشابه صوت الغراب عن نفسك
وح لايقدر ان يحكم عليه اوبه ومنها مايصوت به لاجل حيوان
اما لزجر او دعاء اوغير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لايقدر ان يحكم عليه اوبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال
زيد عند التعجب وى اوعند اناخة البعير نخ اوغاق عند حكاية صوت
الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لامن حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت
باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
فى باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى مالا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها
كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات
الغير المنقولة اوصوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها اوزجرها
اودعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوايم الاربع فلايتناول ماهو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها له
بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند إناخة البعير
ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلايكون كلمة لكنه
فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئى
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولايخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه

قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة أصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لاتدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف اوغيره بنيا اى الجزأن الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة و مثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر اواخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة اوصيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لايتضمن الحرف لانه لايراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولايتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لاتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين

اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذلامعنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لافرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لايبنى فيهما الجزأن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لاالمعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف

وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من
اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره وكيت وذيت
الحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى
لاتستحق اعرابا ولابناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
رجع البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لاصورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها
فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى
الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل
مميزها كذلك لانه لوجعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه
ماينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ابس مثله فى التصريح بالكثرة
جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل

ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموا فقته جرا للمميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية
كانت اوخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لوقال
كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
واحد منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل اوشبه فعل لفظا اوتقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لايكون
الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة
ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع انهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا او رجل ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان

مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل * كم عمة لك يا جرير وخالة * يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تميز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل

ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدهـا رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولايخفى ان هـذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت اوخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولايخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزهـا وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحـذف فى مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت على عشارى * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليدا والرجل فتكون منقلبـة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخـدمة صارت كذلك اوهذه خلقتها نسبهـا الى سوء الخلقـة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارهـا لخدمتها مستنكفا منهـا فخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتهـا الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشارى جمع عشراء وهى النـاقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولاتطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة ففى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيـه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عمـاته وخالاته فسـأل عنـه وكونها خـبرية على تقدير الجر على سـبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشـارى واذا حذفت المميز اى كم مرة اوكم حلبة على التهكم اوكم مرة اوحلبة على التكثير فارتفـاع عمة على الابتـداء ويصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت اوخبرية على تقدير ارتفـاع

قوله واختار ينافى قوله على كره منى والظاهر وذكر من انواع الخ كما فى الهندى لانه ابلغ فيما قصده وقوله من خدمة الاناس كذا فى بعض النسخ وهو اعم فى الناس والظاهر الاناسى جمع انسان كما فى الهندى لانه انسب بقوله المواشى جمع ماشية وهى الابل والغنم ح

عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء اذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت اوخبرية فى مثـل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينـة دالة على المحذوف فانه اذا سـئل عن كمية مالك اواخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك اواخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما اودينـارا اوكم درهم اودينار مالك فكم فى هذا المثـال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العـلم بوقوعه اواخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة اومرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة اوضربة ضربت فكم فى هذا المثـال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفـاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحـدث الدال عليـه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثـال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعـدودة من المبنيات المعبر عنهـا عند تعدادها ببعض الظروف فلاحاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعـد كان خيرا من قبـل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافـة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليـه فلمـا حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة واشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم

لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف الممنوع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولايقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر * فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات * فلافرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما يبنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لاغير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولايضاف الا الى جملة اسمية كانت اوفعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء * اما ترى حيث سهيل طالعا * فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى

قوله ترى من رؤية البصر فيقتضى مفعولا واحدا وهو طالعا و قوله حيث ظرف ترى و بعضهم ذهب الى انه مفعول به لترى ح

من الظروف المبنية اذا زمانية كانت اومكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالاتها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعماله فى الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان واو وقد تكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لاتشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لايظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة مافيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع

قوله والمراد الخ رد على صاحب الوافية حيث قال واعلم انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا كما ليس كذلك لما ذكرناه فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ح

كما هو مذهب الزجاج اى ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقله مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وجاء انى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى استفهاما حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ

لازمان

لازمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وهى قد تستعمل للشرط معها على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل المتقدم فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزاء بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع

بعدهما المصدر نحو ماخرجت مذذهابك اوالفعل نحو ماخرجت مذذهبت اوان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ماخرجت مذانك ذاهب اوماخرجت مذان ذهبت اوالجملة الاسمية نحو ماخرجت مذزيد مسافرولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل مابعدهما عليهما فكان التقدير فى ماخرجت مذذهابك مذزمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما امابمعنى اول المدة اوجميع المدة وخبره مابعده اى خبركل واحد منهما مايقع بعده خلافاللزجاج فانهما عنده خبرالمبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويردعليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذيومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الاان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقدجاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسرالنون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسرالنون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضرعنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولايقال المال لدى زيداولدن زيدالافيما يحضرعنده وحكمها ان يجربها على الاضافة نحوالمال لدى زيدوقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة

غدوة

غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة أوالمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هواسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى اوالزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو مارأيته قط وبناء المخففة اوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقدجاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى اوالزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحولا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحوعوض العائضين اى دهرالداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح المخففة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولايجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة اومشددة مثل قيامى مثل ماقام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيدا ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين

مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى اوكلى لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة المتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ماوضع لشئ شامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لايفاد ولايفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص و الثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته اوالجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها

ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص الا انه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ماعرف باللام العهدية اوالجنسية اوالاستغراقية وانما لم يقل مادخله اللام لئلا يدخل فيه مادخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام فلا يبعد ما دخلته قسما اخر من المعارف اوعرف بالنداء نحو يارجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا اصل يارجل ياايها الرجل و السادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لاتصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لايضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولايخفى عليك نظرا الى ماسبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام اوالنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف و قال العلم اسما كان اولقبا اوكنية لانه ان صدر بالاب اوالام اوالابن اوالبنت فهو كنية

والالقاب قصد به مدح اوذم فهواللقب والافهوالاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا اوجنسا واحترزبه عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترزبه عن المعارف كلها و قوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له ولبس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع

اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد اومجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد اوعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كما كان كثلثمائة اوامتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان فى المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر

والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تأنيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وخمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد

والواحدة

والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا

ان الذى يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها لتدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد
شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
اومعنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا
فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين
واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا فى ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا
واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت اومئين لان للمائة
جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى
فى صورة جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا
ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجىء بعد ماهو
فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة
امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة

امرأة

امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلة ومميز مائة والالف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث
مآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال
مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة
والالف من اصول الاعداد كالآحاد كان ناسب ان يكون مميزهما على
طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص
اذا عبرت به عن المؤنث اوبالعكس بان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اى ففى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه
فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما و يطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس و بصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة و من صيغة رجلان يفهم الجنس
والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن

قوله هب ان اه فيه اشارة الى منع
الاغيار لجواز افادة التأكيد
كما فى اله واحد والهين اثنين

عنه لكننا لانم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذاكان مميزه مثنى يغنى عنه لم لايجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ماهو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لايميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة لحوق علامة الافراد به اعنى التنوين اوعلامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انمايكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انماهو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس و هكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لاغير اى لاتقول غير ذلك فلايجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لايتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها و تقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير

اعتبار

اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لايدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث و كذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون و الثالثة والعشرون ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اواربعة اوخمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكنه لامطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة اوالرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة مازاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد

عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب
الثانى هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث
وجودى المؤنث مافيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
اوحكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا
لايظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية اوتقديرا
اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة
المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته
اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى اوممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء
فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتأنيث ولبس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهن وهو اى المؤنث
حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من
جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل
واللفظى بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث فى لفظه حقيقة اوتقديرا اوحكما بلا تأنيث حقيقى فى معناه

كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظى تقديرا
فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا
للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا اولفظيا مظهرا
اومضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه ح
لك الخيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس
فيه مايشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا
الى المؤنث الحقيقى اوضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء
بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى
منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس وحكم ظاهر
الجمع لا ضميره فان الحاق التاء اوضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت اوجاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
اومذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى

فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين اى جمع المذكر العاقل من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام ومايماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقعولهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف اوقدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع اوياء مفتوح ماقبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة اوالتنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ماقبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق اواللاحق وحده

قال المثنى اى الاسم المثنى بدلالة المقام و ليصح ما ذكره من اللواحق ولا يضر خروج نحو نصرا من التعريف لانه ليس منه كما لا يخفى

اومع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية مافى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مايماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران اوحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة اوادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابى بكر

يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لايذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية فى بعض المواد ممايتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم مايتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس، ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان اوحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غيرما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لايرد فيه لمكان الثقل والآ اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه من ياء حقيقة كرحيان فى رحى اوحكما بان كان مجهول الاصل اوعديمه وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا اوكان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى اوزائدة كحبلى فالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القرأة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء

فان اصلها كان حمراء بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لاتقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والآ اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فاوجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان

وحذفت تاء التأنيث التي قياسها ان لاتحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لايمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لايقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع مادل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيرما بحسب الصورة امابزيادة اونقصان اواختلاف في الحركات والسكنات حقيقة اوحكما فالجار في قوله بحروف مفرده امامتعلق بقوله مقصودة اوبقوله دل اوبهما على سبيل التنازع وقوله بتغيرما ظرف مستقرحال من الحروف ودخل في قوله بتغيرما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله مادل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لاافراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف

مفرده

مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هواسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لابالوضع على انه لاضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانماقال على الاصح وهوقول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لهاآحاد من تركيبها كحامل و باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس اوجمع لاواحدله من لفظه نحوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحوفلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر مالحق آخره اى آخر مفرده واومضموم ماقبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة اوالتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق اواللاحق فقط اومع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولاكثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا اوعلى سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار

واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ماقبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لامن حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين اواثنان كالمرأة اوواحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة اومقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لاالالف

فلايمنع

فلايمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كامر و الشرط الثانى ان لايكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و الشرط الثالث ان لايكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لايقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها و الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر و الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية

وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة او بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم
بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما اوصفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على
الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره
اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون
مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لايكون اى فشرط صحة جمعيته ان لايكون مجردا
عن تاء التأنيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل
طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذ
الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس
ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لايطرد فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع
التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل

مصطفون

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما
التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل
عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال وافراس اواعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر
انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى
قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى اولم يصدر كالطول
والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل
ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد
سماع اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب
التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه
والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما
كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه

علي استفعل فصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمروا امس و حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمروا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد الان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة الفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف

اى

اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ و بين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجد ان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقياله وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله و جهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه

المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن
قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع لبس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه
لبس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه
و وضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به
الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا
منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فلبس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على
هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية ما معناه
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به
لا على هذه الصيغة فهو لبس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثى على زنة
فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة

في

فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا و مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر
كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا
فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر
ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما
ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط
اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه المضارع
فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن
او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و بشرط الاعتماد
اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو
المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة
الفعل من كونه مسندا الي صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام اوما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان وماقائم زيد وماقائم الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او
في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي اوالحال اوالاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا
باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل مااعطاه
فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن اوغدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي
من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب

ومضراب

ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما
يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن اوغدا ومررت
بزيد الضراب عمروا الآن اوغدا اوامس ومافيه من معنى المبالغة
ناب مناب مافات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان
اومكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث
ذاتها بالحاق علامتي التأنيث والجمع تقول الزيدان ضاربان
اوالزيدون ضاربون عمروا الآن اوغدا والزيدان الضرابان
اوالزيدون الضرابون عمروا الآن اوغدا اوامس ويجوز حذف
النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها
بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة
بها كقرأة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرأة مما
لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث
موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ماوقع عليه الضرب واعتذار اقامة من
مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ماقبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرَج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى فى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه اوالهمزة اوما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع مايقوم مقام الفاعل ولوكان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن اوغدا اوالمعطى غلامه درهما الآن اوغدا اوامس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مااشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لابمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لاصفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامن رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال

وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لايتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة اوصفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر مايسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلامعنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لايتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام اومجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا اوملتبسا باللام اومجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا

فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل
والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى
تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى
هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه بالتشبيه بالمفعول
اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم
الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن
وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة

المشبهة

المشبهة اما بحذف التنوين اوالنون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه اووجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح
ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شىء من
التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية
عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه او حسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان
والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير

قال بعضهم لايجوز لئلا يلزم اضافة الشىء الى نفسه وقال بعضهم يجوز الاضافة لان الحسن اعم من الوجه فاضافته من قبيل اضافة العام الى الخاص كقولنا خاتم فضة ع

زيادة ولانقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لاضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلاضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لايثنى ولايجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لاتثنى ولاتجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب اوتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هذه حسنة وجها اوحسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول له مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل و مفعول مالم يسم فاعله و ينصبانهما و يضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب

ونصبه

ونصبه وجره واذا كانا متعديين لايجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب اوفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى اومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا و مجرورا اسم التفضيل ماشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل اووقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ماجاء للفاعل و ماجاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة اوظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ماشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال و قد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لاتتسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لايعلم انه مشتق من الرباعى اوالثلاثى المجرد اوالمزيد فيه فان هذه

الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ماهو المشتق منه فلا يتعين المعنى لبس بلون اى من ثلاثى مجرد لبس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد لبس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه و بياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق مايبد ومن اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى انت انا فمن انا فغيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله

و بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطرد الكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهر الانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر * فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر و يجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى

اكبر كل شئ اوانه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف
اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف
اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن
بعضهم والايلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر
المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل
موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل
الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة
باضافتهم اليه والثانى ان يقصد به زيادة مطلقة اى ثانى معنييه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه
وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لايدخل فى جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادى اى اعلم
مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز فى النوع
الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل

وان كان

وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد اوالزيدان اوالزيدون اوهند اوالهندان اوالهندات افضل
الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى
النساء والهندان فضليا هن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه
الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة
والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اى
مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا اومعنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لاغير
اى لاغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث
المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن
التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة
ولايعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلاشرط
لان العمل فى المضمر ضعيف لايظهر اثره فى اللفظ فلايحتاج الى
قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لاينصب المفعول به سواء كان
مظهرا اومضمرا بل ان وجد بعده مايوهم ذلك فافعل دال على
الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضا بلاشرط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه اوحالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان اوحال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما تختلفان بالذات

بخلاف

بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان فى الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل

فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل مارأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففى
صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارأيت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن
ومعموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه
معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى
وهو الكحل اذ كل مالبس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له
من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ماعرض له من معنى الابتداء
العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه
لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا
لو قيل بهذه العبارة مارأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى
الكحل فى عين زيد لا يخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على

ان

ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة وبطبق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول مارأيت رجلا
احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى واو رفع لفظ
العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد
الكحل حيئذ فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان
الكحل فيها مفضلا عليه قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه
فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره مارأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد اوتقول معناه مارأيت عينا كعين زيد فى كونها
احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها افضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها
ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اى قلت مارأيت كعين زيد اه قولا مماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف
احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة
قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال

قوله فيها اى فى عين زيد متعلق
باحسن اوحال من فاعله اعنى
الكحل هذا اذا كان رأيت
من افعال القلوب واما اذا كان
بمعنى ابصرت وهو الظ كان
قوله احسن فيها الكحل بدلا
من قوله كعين زيد صح

المذكوراولا وتمام البيت مع مايليه * مررت على وادى السباع
ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية
واخوف الاماوقى الله ساريا * كان اصله لاارى واديا اقل به ركب
منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى الابل
والتأية من اى اواى كالتحية من حيى اوحى وهو المكث والتأنى
وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من رؤية
البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول
وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو فى ولاارى اما اعتراضية
اوحالية واقل صفة واديا والجار فى به متعلق باقل والمجرور عائد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تميز عن نسبة
اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا تأية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه ومافى ما وقى
مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى
واديا اقل واخوف فى كل وقت الافى وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول
مررت على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى
لاارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك
الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت الافى وقت وقاية الله
سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولاارى واديا اقل به ركب

اتوه

اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل مادل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس
مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع
ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله
بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره فى وجه الحصر
ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى
حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلاتستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى
فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
بل اعم لكن لايتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد
فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل

دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال اولتقليل
الفعل اوتحقيقه وشئ من ذلك لايتحقق الافى ضمن الفعل و
دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل
كلم ولما اولطلبه كلام الامر اوالنهى عنه كلا للنهى اولتعليق الشئ
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لايتصور الا فى الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق
تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولاتلحق الاسماء له فاعل
والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على
تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق
نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لايلحق الاسماء له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط
فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع
مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعميم اليق واجدر الماضى مادل اى فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لابحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه
والمراد بما الموصولة الفعل فلاينتقض منع الحد بمثل امس والمراد
بالدلالة ماهو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى

هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب اوتقديرا نحو
رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل
فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب فى موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى
ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح و
مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
اوتقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد
حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين فى اوائله
يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه
اى لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على
الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى تلك المشابهة انما
تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال
والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص
باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة
فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان اومؤنثا مثل اضرب

الى الباء للسببية او للملابسة

والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحداً كان
ذلك الغير اواكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحداً كان اومثنىً اومجموعاً مذكراً كان
اومؤنثاً وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث
والمؤنثين غائبات اوذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير
القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
اى القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة اوبالنصب حال وهو
الاولى لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى
اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتد حرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
به نون تأكيد ثقيلة كانت اوخفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التأكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلودخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط
الكلمة ولودخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون
جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة مالم يكن حروفه الاخيرة حرف علة المجرد
عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان اومؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون

وتضربون

وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب
المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد
المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم
مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب
لفظا اى حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين والسكون فى حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اى ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة
مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالة
الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع
للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا اه والمضارع المعتل
الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة
على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى
بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب اومررت برجل يضرب
اورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لايقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى اياك وفى لاتأكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك

اى الفاء للتفصيل

وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة و مثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لايقوم و ان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لامؤبدا والا يلزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن تقتضى التأبيد وحتى تقتضى الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها اى لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد مابعدها على ما قبلها لاينتصب لانها لضعفها لاتقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اوكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لايحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل

لذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان
ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا او مستقبلا بمعنى كى
اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ماقبله و بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
ماقبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا
اومستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما
بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخلته حتى الحال
يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون هى
زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله اوحكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت
هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان
مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه
وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لايمكن ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف

ابتداء

ابتداء لاجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ
بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اى مابعد حتى
لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ماقبلها سببا لما
بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لايرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا
فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمه اى ومن اجل
هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
و وجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع مابعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها
فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان
فيه ناقصة لاتامة لانها لوكانت حرف ابتداء انقطع مابعدها
عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى و امتنع الرفع
نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح
يكون مابعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو مح وجاز فى وقت
حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولافساد فيه و جاز ايهم سار حتى
يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو
فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله
ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى
ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه
وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة
اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى

هذا قوله انهم سار عطف على كان سيرى ولافساد فيه ولام كى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بها
المضارع هى لام تأكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم اومعنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم
اى ما كان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم
اوعلى تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما
قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص
على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لايحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى
قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء اوما فى معناه
من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن
منك زيارة فاكرام منى اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك اى لايكن
منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى
فافوز ولاتؤاخذنى فاهلك اواستفهام نحو هل عندكم ماء
فاشربها اى هل يكون منكم ماء فشرب منى اونفى نحو ما تأتينا
فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل
فيندرج فى النفى اوتمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاق منى ويدخل فيه ماوقع على صيغة الترجى نحو لعلى

ابلغ

ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قرأة حفص
اوعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول
فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها ومابعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو * سأترك منزلى لبنى تميم والحق
بالحجاز فاستريحا * بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لمابعدها
والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل
ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول
مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولاتأكل السمك
وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس واوالتى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان اوالاان اى بشرط ان تكون بمعنى الى اوالا الداخلتين
على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا
يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك اوتعطينى حقى اى
الى ان تعطينى حقى اوالا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اى لالزمنك الاوقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها
بالى بتأويل مصدر مجرور باوالتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك
حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها ففى غير
اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم اوفتشتم اوثم تشتم فثم ليست من

الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرناه يلزم
ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه
فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة
فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرناه ويجوز اظهار ان
مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبنى ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى
اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها حتى التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى حتى التى يليها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى

ولام

ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير
المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومع العمل مع الشذوذ كقوله * الا
ايهذا اللائمى احضر الوغى * فى رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احتراز عما
استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
المجازاة اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط
والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء
كانا مع ما اولا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع
كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلام مهم على وجه الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر
استوا قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم
اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا
الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب
والنفى وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى
عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت ندم ولماينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضاً لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضاً باستعمالها غالباً فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولماينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا للنهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا اوغائبا اومتكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولاشك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سبباً ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولايلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لاخارجا ولاذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام

والاكرام مسببا حقيقيا له لاذهنا ولاخارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانى و ثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى ازرك اوالاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم وهوان اوما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته اوآتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت اومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل اومعنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لايستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتاً اومنفياً بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر

فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لاتأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التى للمفاجأة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع

يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا افاد المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار * الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع

وهذا مثال لما وقع بعد النهى محرم

وقوله ان لاتكفر تدخل النار فهو ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك محرم

من الافعال كذلك اشتهر فى المعنى المصدرى ايضاً فاراد النص على الحق
وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل
امر غائباً كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز
عن المجهول مطلقاً فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب وعن
مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه
وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش
ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك
اسكن آخره وجعل ما بقى امراً تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس
المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لاغير زدت همزة
وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة دفعاً للالتباس بالمضارع المتكلم
على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد
المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل

بكسر

بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء
كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو
اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعياً فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى
فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضياً غيرت صيغته دفعاً للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره
مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة
الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريباً يدل على غرابة المعنى ايضاً لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول الحق باخف
منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم
الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة

لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لايعتل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يزوى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ماقبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فا بدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ماقبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ماقبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ماقبلهما ان تنقل

حركتهما

حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ماقبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويستقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل مايتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب اذ لايمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين

ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلاشئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ماهى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصايصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما

ذكر

ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قرأة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر * لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
و بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا و بين
معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم و بين سوف ومصحوبها نحو
سوف احسب يقوم زيد و بين المعطوف والمعطوف عليه نحو
جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت و قبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال
اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن

حيث

حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم و بكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة

فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ماجوز فيه من كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر * ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهى اما العلم اوالظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت بمعنى صرت ذاحسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لاثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وماهو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم اوالظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لاتتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ماوضع اى افعال وضعت لتقرير

الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلاشك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولايبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لايحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وماانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد

عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء فى قولهم ماجاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفرازة
ونحوها اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من
كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت
ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة
كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لايتجاوز جاء وقعد
الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه
الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد حكم معناه
الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنى اثر ذلك الانتقال وهو
كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به فى توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا اومنقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر * بتيهاء قفر والمطى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها * اى صارت فراخا بيوضها

فان

فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله * اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذى كنت اصنع * وتكون تامة عطف على قوله
تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت اووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر
كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى
وجودها وعدمها لايخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم
من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اومن
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان اومن ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى بلد كذا اومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر * ان العداوة
تستحيل مودة وقال * فيالك من نعمى تحولن ابؤسا * واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد
حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس
المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اى افعال مذكور

اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذاقلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذاقلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيدغنيا وبات عمروفقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذاوبت مبيتاطيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وغدا وعادوراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذامشى فى وقت الرواح وهوما بعدالزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لامن زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيهاً على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة

اى دائما

الافعال المذكورة

اذا

اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظاً وهوظاهر اوتقديراً كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لاتفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع مابعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذاقدر الزمان قبله فلابدههنا من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام مستقل لايفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانهامع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلاحاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذامذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به

قوله لتوقيت امر اى لتعيينه وقت تحقق لمدة اى لزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها فادام تقتضى استداد زمان ثبوت الخبر للفاعل فى القاموس المدة الزمان الطويل وما فى مادام حرف مصدرى وما فى الصحيح واما قولهم مادام فمعناه الدوام لا اسم موصول بدام ولايستعمل الاظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا بحسب تع ويليها تامل عصام الدين رحمه الله عليه

نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لايجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم مافى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم مافى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لامخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير مادام فان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلايلزم تقديم مافى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لايجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ماقيل كان من الواجب على المص ان يجعل مافى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال

المقاربة ماوضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لابجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لاانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لمايفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيمايفضى اليه فالاول اى ماوضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لايجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لايتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر

على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يجعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاستعمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم * عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى

اى

اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم * قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر واما عن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئى ذى الرمة وذا الرمة فى تسليمه تخطئتهم روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو ولم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق

بيت اول
بعد از رسم بكي من بعد ما قد اتى

قوله فغيره اى لم يكد

منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح * حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله

من

من شاعر * ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعا الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم

عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه ومابعدها اى مابعدما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية مابعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك مايوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش

لاحسن

لاحسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد اوزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح اوذم فليكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فَعِل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام امابغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل اونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة اومضافة الى نكرة

اومعرفة اضافة لفظيــة نحو نعم رجلاً وضارب رجل او زيد
اوحسن الوجه انت او مميزاً بما بمعنى شئ منصوب المحل على
التميز مثل فنعما هى اى نعم شيئاً هى وقال الفراء وابو على هى
موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم فيكون الصلة بأجمعها فى فنعما هى
محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات
وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى
نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة
و بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم و بعديته انما
هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله اى
الجملة الواقعة قبله غالباً خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبراً
الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه او خبر مبتدأ
محذوف وهو و مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما
مبتدأ ونعم الرجل مقدماً عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة
وقوعه مخصوصاً مطابقة للفاعل اى طابقته الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تأويلاً وفى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون و بئست
المرأة هند و بئست المرأتان هندان و بئست النساء الهندات و يجوز
ان يقال نعم المرأة هند و بئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص

اعنى الذين كذبوا جمعاً مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين
كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان
ذلك فى قصته و قوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء
مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى
من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب
من حب الشئ او حُبّ اذا صار محبوباً ومن ذا وفاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند و بعده اى بعد حبذا المخصوص
واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى
مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل فى التميز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذا والحال هو ذا
لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح
والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص
الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل
فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية

بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه بل لابد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان اوغيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحومن البصرة اوفعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجرماوضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولماعدى بالباء صار معناه الايصال اومعناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى مايليه سواء كان اسما صريحا مثل مربزيد وانا ماربزيد اوكان فى تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بمارحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل اومعناه الى مايليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى مايليه اولان اثرها فيمايليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكرالواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف مابقى منها ورب وواوها اى الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لاتكون الاحرفا والخمسة التى يليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذلامعنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة اومن الزمان نحو صمت من يوم الجمعة

وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى اومايفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لوقلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية و زيادتها لاتكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم * قدكان من مطر * فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض اوالتبيين اى قد كان بعض مطر اوشئ من مطر اوهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق اوالزمان نحو اتموا الصيام الى الليل اوغيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلايقال حتاه كما يقال اليه لانها لودخلت

على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا
بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية
مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو
النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع
النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد
لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر او الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى زائدة فى الخبر فى هذه
الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام
والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا

وههنا دقيقة ينبغى ان ينبه عليها
وهى ان شيئا من حروف الجر
لا يغير معنى الفعل سوى الباء
فانه يغيره فى بعض المواضع
نحو ذهبت بزيد بخلاف قولك
مررت ثم ان الذى يغير الباء معناه
يجب فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول لان باء التعدية
عنده بمعنى مع وقال سيبويه ان
الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف
فمعنى ذهبت به اذهبته فيجوز
المصاحبة وعدمه واما فى الهمزة
والتضعيف فلا بد من التغير
خذ هذا فليكن عندك من ودايعنا
والحمد لله رب العالمين

والتى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى بيده
او كان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه
لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم
وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم
وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب
لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابى على ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى
ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة
وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب
يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد
تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين

وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة اى المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجملة نحو ربما يود الذى كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل * وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظ وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظ يعنى الواو مختصة بالاسم الظ سواء كان الاسم الظ اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل

تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لا فعلن وبك لا فعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحرف النفى كما ولا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عند الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى

ن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسماً بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافته وتختص اى الكاف بالظ اى بالاسم الظ عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافاً للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقاً نظرا الى ماجاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا اوما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتى اوعدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر اواليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظ لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا

للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا اجررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من انواع الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم

وقيل فيهما لغات لعل وعل وعن ولعن ولغن بالغين المعجمة كذا فى الحواشى

وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على
الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لاتغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اخذت ما اخذت
بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها
اى مع اسمها وخبرها سماهما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليهما فى حكم المفرد ومن ثمه اى ومن اجل الفرق المذكور
وجب الكسر فى موضع الجمل اى فى موضع يقتضى الجمل و
وجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت
ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا
قائم و كسرت ايضاً بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم و كسرت
ايضاً بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لاتكون الا جملة
نحو جاءنى الذى ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و
حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر
لوجوب كون المفعول مفرداً و حال كونها مع جملتها مبتدأة
نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفرداً وحال كونها
مع جملتها مضافاً اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفرداً وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفرداً
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معادلك زعمت اى لولا زعمت انى
معادلك ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك وكذلك

قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك
فان جاز فى موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران اى الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل
ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما
جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه
او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر * اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها
معهما مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة
وتمام البيت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا
واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله
الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته
ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئتان فى اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد تهما مع
حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى
مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ
فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين
الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى
المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات

وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح
لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لاتغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع
لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط جاز العطف
على محل اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظاً اوحكماً بالرفع بان تكون المفتوحة
فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيداً قائم وعمرو
وعلمت ان زيداً قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظاً فهى مكسورة حكماً حيث تكون مع ماعملت فيه بتأويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما
غيرت معنى الجملة لايصح فرض عدمها ويشترط فى العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظاً مثل ان زيداً قائم وعمرو او تقديراً مثل ان زيداً
وعمرو قائم اى ان زيداً قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لالفظاً
ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيداً
وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
فى رفعه ان ومن حيث انه خبر من المعطوف على اسمه يكون العامل
فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على
رفعه وهو باطل خلافاً للكوفيين فانهم لايشترطون فى صحة
هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لايعمل الا فى الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنياً

فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لايجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد
والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على
محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه
بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن
فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لايغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لاينافى المعنى الاصلى كما انه لاينافيه التأكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمروا خارج وبكر ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها
فلا يعتبر محل اسمها وايضاً لذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لاتغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتأكيد
معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضاً لذلك التأكيد دونها
اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيداً لقائم او دخلت
على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين اسمها وبينها
اى بين ان نحو ان فى الدار لزيداً او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيداً لَطعامَكَ آكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد
والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام فى لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها

وان لم تغير معنى الجملة لاتوافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التأكيد وقدجاء مع ضعفه فى قول الشاعر * ولكننى من حبها العميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ماهو الاصل ولهذا لم يذكره صريحاً واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيراً من الاسماء لايظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا اولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لايلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول ان المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لاغير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لايفوت دخولها على مايقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلماً * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله

تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظ ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبراً لها فيكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت فى الاصل فهى لاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى الظ وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية اوفعلية اوداخلاً فعلها على المبتدأ والخبر اوغير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة المخففة فى غيره اى فى غير ضمير الشان ولكنه قدحكى بعض اهل اللغة اعمالها فى الضمير فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر * فلوانك فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم ابخل وانت صديق * ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ماسعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى اوسوف كقول الشاعر * واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا * اوقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة اوحرف النفى نحو افلا يرون ان لايرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لايحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية

فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوباً فهى المصدرية والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسه على الصحيح حملاً على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيداً الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر * ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان * وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظاً ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً واثباتاً وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرواً ايضاً جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرواً لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفياً واثباتاً معنى اى تغايراً معنوياً والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون النفى صريحاً نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ

وقد

وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرواً غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظاً ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياساً على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهى اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اى اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر * ياليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجع والكسائى يقول اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة القليلة وانشد السيرافى فى ذلك * وداع دعا يا من يجيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذلك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى انه وقع مجروراً فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان

اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالباء فيجب ان يحكى فى الاحوال
الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة
الى التأويل بعد ماجزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم
اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد
بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح
مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه
لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع
مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة
فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما
اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف

من

من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة
فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة
والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع
المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء
من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما
هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان فى بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين
جميعا الا انه لم يأت فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل
حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء فى تعلق
الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين
هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص

معطوفهما بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين و المستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقرو على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا و بالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه و ايضا من ثمه اى من اجل ما ذكر بعينه

كان

كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون بنعم او بلا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المتعلق بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثمه فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى و ام المنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول و مثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة مع او يعنى اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو

ای فتبع

معطوف علی اقتصر

وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضاً للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى

نقيضة

نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل

يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد أليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد اى قد قام اومقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وربنا اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام ولاشك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لاتستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربى ولايكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل اوجير اوان للمخبر قد اتاك زيد اولم يأتك اى قد اتى اولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر * ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن * ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر. حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لاتقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لايختل لا انها لافائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام

العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة اوالكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر اولحسن السجع اولغير ذلك ولايجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام البارى تعالى ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى مارأيت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ماتخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ماتذهب اذهب ومع اى نحو ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقى كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لاتزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو اومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى مامنعك

ان لاتسجد اذامرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لااقسم بيوم القيمة ولااقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله * فى بئر لاحور سرى وماشعر اى فى بئر حور والحور المهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلاحاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلاتقع بعد صريح القول ولابعد ما ليس فى معنى القول فهى لاتفسر فى الاكثر الامفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان ياابراهيم فقوله ان ياابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا ياابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فى التابوت فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت

اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة * بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا اوتقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولايكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل مافات حرف التوقع والتقريب قد سمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ماكنت

توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان المكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت هل فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا

وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى او الاستقبال نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى

لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتى لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظاً كما مر من الامثلة او تقديراً نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظ اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميراً مستتراً فلما حذف الفعل صار منفصلاً بارزاً وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل

بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضاً حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامداً لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقاً يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظاً لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو مح واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا

اولم تأتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم
بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه اوغيره اى تقديم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتنى آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى
والله لا آتينك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط
فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على
تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم
كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدره كلفوظه فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو
قوله تعالى لئن اخرجوا لايخرجون اى والله لئن اخرجوا

فالشرط ماض ولايخرجون جواب القسم فانه لوكان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لايخرجوا وكذا
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما
اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه اواجمله فى الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقدجاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب
ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان مايقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه
مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو
الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها
جزء مما فى حيزها اى حيز فائها اوحيز اما لان حيز الفاء ايضا
حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
اومعمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا
اى تعويضا مطلقا غير مقيد بمحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو
اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا

مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل امايوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار امايوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازنى ان كان مايتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لايعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لايكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان مابعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحواما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لماذكرنا فصار امازيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم امامقام مهما وحذف فعل الشرط فصار امازيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل

المحذوف

المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلاخلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لايجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان الملحق به تحقيق مضمون الجملة كالملحق بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لاالمتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ماوليته

لانهما كالحرف الاخيرمما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غيرمؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وعدمه اوفهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الاانها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة لتثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا اوسماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فلبست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفى شرح الرضى هذا ماقاله النحاة ولامنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل اويكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لاتوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت

فان قلت آخر الكلمة هى الحركة فلاحاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لالتأكيد الفعل فخرج به نون التأكيد الخفيفة ولاينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو مايدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح لايتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو مايقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها مايقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت

للتمكن زالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر * اقلى اللوم عاذل والعتابن * فقولى ان اصبت فقد اصابن فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح وسميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى

هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عده تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون

التثنية تختص اى نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن
فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهى نحو لاتضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى
نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة
على الطلب دون الماضى والحال لانه لايأكد الا مايكون مطلوبا
وقلت اى نون التأكيد فى النفى فلايقال زيد مايقومن الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى
ولزمت اى نون التأكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت
لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو
النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اى نون التأكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما
فانه لما أكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص
المقصود من غيره وماقبلها اى ماقبل نون التأكيد خفيفة
كانت اوثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة
اخرى اولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط
فى التقاء الساكنين ما ذكر و مع ضمير المخاطبة وهو الياء
مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين اولثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة و ماقبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر

غائبا كان اومخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر
ان ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير
ماذكر فقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس
بالواحد واضربنان فى الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولاتدخلهما
اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وهو ليس بمرضى الاعند الاكثرين
وهما اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية
وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصلة اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر
الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء اوتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين
حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ماذكر ومع غيرهما على ضربين
اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن ياقوم بحذف الواو
كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
ياامرأة بحذف الياء كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض
ويضم الواو المفتوح ماقبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن اى مع الضمير

البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة
اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثمه اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصلة ومع الضمير
البارز كالمنفصلة قيل هل ترين فى هل ترى كما يقال تريان
هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصلة
وهل ترون فى هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم
لاجل النون وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء وكسرها كما
يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمه قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا
واغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا
القوم واغزن فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل
اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصلة
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصلة كما اشرنا اليه
والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقائها الساكن المذكور
بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر * لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه * اى
لاتهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها
وابقيت فتحة ماقبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لاتهن
الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس
حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة مايدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة فى حال الوقف

على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم اوكسر ماقبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة
باغزوا واغزى قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى
بخلاف التنوين فانه لايرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم
فى الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره
على ماليس بلازم والمخففة المفتوح ماقبلها تقلب الفا كقولك
فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح
ماقبلها تقلب الفا واذا انضم اوانكسر تحذف نحو اصبت خيرا
اواصابنى خير واختم لى بخير * اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا * ولا تلحق
بنا من تبعة شرور ناضيرا * واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت
او ثقيلة فى مواقف الندامة * منقلبة بالف آداب عبوديتك على
نهج الاستقامة * وصل على من كلمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات
كافية * وعن مضرة شناعة اسقام الجهالات شافية * وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه * قد استراح من كد
الانتهاض * لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض * العبد الفقير
عبد الرحمن الجامى وفقه الله سبحانه فى وظائف
عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعواض
والاغراض * ضحوة السبت الحادى عشر
من رمضان المنتظم فى سلك شهور
سنة سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية
عليه افضل
التحية

م

تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب
على يد الحاج ابراهيم صائب نال
ما يتمناه سنة اثنتين واربعين
ومأتين والف من هجرة
النبي صلى الله عليه
وسلم فى اواخر
جمادى
الاولى
م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقايق المشكلات * ووفقنا لبسط حقايق المعضلات * وصل على اشرف الموجودات * محمد المبعوث الى كافة المخلوقات * وعلى آله وصحبه الحاثين على الحسنات * والناهين عن المعاصى والسيئات * اما بعد * فان بعض اخوانى من خلص احبابى وهو يسمى الرسول و بين الفضلاء مقبول قال المحل الذى سيجئ ذكره لايخ عن الاشكال فارجومنك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك الى والايصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرعت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب * واليه المرجع والمآب * قال الشارح الشهير بمولى جامى النحرير عامله الله تعالى بلطفه الخطير فى آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر فى المشارق والمغارب اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا من تبعة التبعة بكسر الباء بمعنى المتبوع كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة خيرا المقدرة اى خيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المؤاخذة كما قال صاحب المنار فى احكام القتبى وجملة الامر ان يوضع عند العهدة وقال الشارح ابن الملك المراد من العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمؤاخذة شرورنا جمع شر

وهو

وهو معروف مجرورة مضاف اليها لتبعة ضيرا بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية وهو بمعنى الضر منصوب بانه مفعول لاتلحق والمراد من متبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لايخفى على ذوى الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا ضيرا من الشيطان الرجيم كيلايضر بخاتمتنا وعلى التقدير الثانى ولاتلحق بنا من مؤاخذة شرورنا ضيرا فبسبب المؤاخذة يلزم هنا امر عظيم وفى بعض النسخ ولاتلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية مكان ضيرا المذكور فلعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذلاوجه له ولايخفى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولاتلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لايخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر فى الآية الكريمة كذلك واجعل نونات بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى نقايصنا جمع نقيصة وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصى بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات نقايصنا وبين المعاصى من حيث ان لهما نونا وميما وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة كافية فى الارادة المذكورة خفيفة كانت اوثقيلة صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لايخفى فى مواقف الندامة الجار مع المجرور متعلق بلفظ اجعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال فى مواقف الندامة لان المرء يرى سيئاته فيها منقلبة منصوب على انه مفعول ثان لاجعل بالف آداب عبوديتك الجار والمجرور متعلق بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات بالف آداب العبودية انقلاب المعاصى والسيئات الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد

المناسبة ايضا بين الف الاداب والحسنات من حيث ان اولهما الف وحاء وهما من حروف الحلق على نهج الاستقامة الجار مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت اوكبيرة فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث ان عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة فيكون جميعا حسنات فتدخل تحت وعد قولك فاما من ثقلت موازينه فهو فى عيشة راضية ويخرج عن وعيد قولك واما من خفت موازينه فامه هاوية وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور فى مواقف الندامة فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت اوكبيرة حال كونها مرئية فى مواقف الندامة منقلبة بحسناتنا الخ ولايخفى ايضا لطف عبارة نونات نقايصنا خفيفة كانت اوثقيلة وعبارة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا لايخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف مستقيمة وصل فعل امر من فاعل على حرف جر من موصول كلمة مرفوعة مبتدأ مضاف الى شفاعته وهى مجرورة على انها مضاف اليها لكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول فى محوار قام الضلالات الجار مع المجرور متعلق بلفظ كافية وهو مرفوع على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور وعن مضرة وهى معروفة شناعة وهى الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها لمضرة اسقام جمع سقيم بضم السين وسكون القاف وفتحها وهو المرض مضاف اليها لشناعة الجهالات وهى مجرورة لكونها مضافا اليها لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ شافية هو مرفوع على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور

فى القرينتين

فى القرينتين على متعلقهما لامر السجع فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافية فى محوار قام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا ومولانا محمد عليه السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية بعد ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لايخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكذا لايخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث اشار الى كون الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لايخفى لطف اضافة اسقام الى الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه لايخفى ان هذا القول مستغن عن البيان قد للتحقيق استراح فعل ماض من كد الكمد الحزن المكتوم كذا فى المختار الجار مع المجرور متعلق باستراح الانتهاض مجرور مضاف اليه لكمد قال فى المختار استنهضه لامر كذا امره بالنهوض له والنهوض القيام والاستواء لنقل الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض هذا الشرح مجرور مضاف اليه لنقل من السواد الى البياض الجار مع المجرور فيهما متعلق بنقل العبد مرفوع فاعل استراح الفقير مرفوع صفة العبد عبد مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد الرحمن مجرور مضاف اليه لعبد الجامى مرفوع تقديرا على انه صفة نسبية لعبد الرحمن وفقه فعل ومفعول الله فاعل وفق سبحانه كلمة سبحان طويلة البيان لايليق بهذا المختصر فى وظايف جمع وظيفة وهى معروفة عبوديته مجرورة مضاف اليها لوظايف الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير

المجرور راجع الى عبد الرحمن للاعراض بكسر الهمزة وسكون
العين المهملة مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق
بوفقه ايضا عن مطالبة الجار مع المجرور متعلق بالاعراض
الاعواض جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل
اضافة المصدر الى مفعوله والاغراض بفتح الهمزة وسكون
العين المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون
حاصل المعنى قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامى
عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
والمراد من قوله قد استراح اه بيان ان الشارح من هو وان شرحه
لله تعالى لا للاعواض والاغراض ولا يخفى ايضا لطف عبارة
السواد والبياض بعد ذكر كد الانتهاض حيث اشار الى ان كد
انتهاضه للنقل فى النهار والليل جميعا المأخوذين بالاشارة بلفظى
السواد والبياض اللهم بيض وجوهنا فى الدنيا ولا تجعلنا
فى الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا من شر اهل
الاغراض فانك كريم مستغن عن الاعواض
والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب

م